



شركة منشآت للمشاريع العقارية ش.م.ك (عامّة)
Munshaat Real Estate Projects Co. K.S.C (Public)

الكويت في : 2018/09/23م

السادة / شركة بورصة الكويت المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع : إفصاح مكمل عن نتائج اجتماع مجلس الإدارة

وموضوع المطالبة الضريبية بالمملكة العربية السعودية

وطلب استمرار توقيف السهم عن التداول

تهديكم شركة منشآت للمشاريع العقارية (ش.م.ك.ع) أطيب تحياتها متمنية لكم دوام التوفيق والسداد.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، و إستناداً إلى نص المادة 104 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية و تعديلاته بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، وإلى نص المادة (4 - 1) والمادة (4-8-3) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور بشأن الإفصاح والإفصاح المكمل عن المعلومات الجوهرية.

وعطفاً على الإفصاح الصادر اليوم 2018/9/23 عن اجتماع مجلس إدارة الشركة لمناقشة المطالبة الضريبية ومشروع التسوية مع هيئة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية، وعلى الإفصاح عن معلومة جوهرية المؤرخ 2016/01/11 بشأن إخطار الشركة بمطالبة ضريبية من هيئة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية بنحو 1.9 مليار ريال سعودي بخلاف الغرامات ذات الصلة، وعلى الإفصاح المكمل المؤرخ 2016/03/2 بشأن الإفصاح عن تقديم الشركة لإعتراض رسمي على المطالبة الضريبية المذكورة وفقاً للإجراءات والمواعيد القانونية المحددة لذلك، وعطفاً كذلك على الإفصاح المكمل المؤرخ 2017/12/27 بشأن الإفصاح عن زيادة المخصصات الاحتياطية بدفاتر الشركة كخطوة احترازية لمواجهة المطالبة الضريبية المشار إليها، وعلى الإفصاح المكمل المؤرخ 2018/9/20 بشأن تلقي الشركة كتاباً من المستشار الضريبي والزكوي لها بالمملكة يفيد تلقيه عرضاً من الهيئة العامة للزكاة والدخل لتسوية هذه المطالبة وأن المستشار الزكوي يوصي بقبول هذا العرض، وعطفاً أيضاً على الإفصاح المؤرخ 2017/10/18 بشأن التداول غير الاعتيادي على سهم الشركة والذي تضمن الإفادة باستمرار الشركة في تواصلها ومفاوضاتها مع هيئة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية للتوصل لتسوية لهذه المطالبة، وأخيراً عطفاً على الإفصاح المؤرخ 2018/5/17 بشأن نفي الشائعات والذي تضمن نفي الشركة ،في حينه، للتوصل إلى تسوية ضخمة بالمملكة العربية السعودية كما تزعم تلك الشائعات.

كوكيت

السادة

نفيدكم بأن مجلس إدارة الشركة قد اجتمع اليوم وقرر ما يلي:

أولاً: رفع التوصية إلى الجمعية العامة لمساهمي الشركة بالموافقة على إتمام التسوية الواردة من المستشار الضريبي والضروي بسداد الشركة مبلغ لا يزيد عن 411,446,254 ريال سعودي (فقط أربعمائة وأحد عشر مليوناً وأربعمئة وستة وأربعون ألفاً ومائتان وأربعة وخمسون ريالاً سعودياً لا غير) إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية بشأن المطالبة الضريبية رقم 1437/16/2111 والتي كانت قيمتها نحو 1.9 مليار ريال سعودي للسنوات من عام 2003 إلى عام 2013 بالإضافة إلى الغرامات ذات الصلة للسنوات من عام 2003 إلى عام 2013 وكذلك المبالغ المستحقة عن الأعوام من 2014 إلى 2017، وذلك عن كافة مشاريع الشركة وأنشطتها داخل المملكة العربية السعودية خلال الفترات المذكورة، مع براءة ذمة شركة منشآت للمشاريع العقارية وشركة منشآت للمشاريع والمقاولات بالسعودية عن أية مطالبات مالية لدي الهيئة العامة للزكاة والدخل من 2003 إلى 2017.

ثانياً: دعوة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة إلى الاجتماع في أقرب وقت ممكن للاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن المطالبة الضريبية المذكورة، والموافقة على توصية المجلس بالموافقة على إتمام التسوية مع هيئة الزكاة والدخل والواردة بالبند أولاً.

ثالثاً: تفويض المستشار الضريبي والضروي للشركة بالمملكة العربية السعودية بتوقيع كافة المستندات والوثائق والعقود الخاصة بإنفاق التسوية المبدئي والنهائي مع الهيئة العامة للزكاة والدخل على أن يكون التوقيع المبدئي معلقاً على موافقة الجمعية العامة لمساهمي الشركة والجهات ذات الصلة بدولة الكويت.

رابعاً: تكليف الإدارة التنفيذية بالشركة بالتنسيق مع كافة الأطراف ذات الصلة بالمطالبة الضريبية والمستشار الخارجي لإجراء توزيع قيمة التسوية الضريبية على الأطراف والمشاريع ذات الصلة بتلك المطالبة، ومن ثم تحديد الأثر المالي على الشركة (منشآت) بصورة مباشرة وغير مباشرة.

خامساً: نظراً لتوصية مجلس الإدارة المشار إليها أعلاه، ونظراً لضخامة حجم قيمة المطالبة الضريبية وكذلك مبلغ التسوية المقترح، وعدم وقوف مجلس الإدارة على الأثر المالي على منشآت حتى تاريخه سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لوجود عدة أطراف أخرى معنية بهذه المطالبة وملتزمة بسداد قيمة المبالغ الخاصة بها، وما قد يستغرقه هذا التحديد من وقت لإجراء الدراسات اللازمة بشأنه، وحماية لحقوق جميع مساهمي الشركة، وعملاً بنص المادة 4-2-3 من الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، فقد قرر المجلس أيضاً الطلب من شركة بورصة الكويت ومن هيئة أسواق المال استمرار إيقاف سهم الشركة عن التداول إلى حين تحديد الأثر المالي على الشركة، مع تعهد المجلس بالإفصاح عن التفاصيل ذات الصلة بأقرب وقت ممكن.



علماً بأن إجمالي المخصصات التي تم رصدها لهذا الغرض حتى 2017/12/31م، بلغت حوالي 363 مليون ريال سعودي.

وبناءً على ذلك

تطلب الشركة إستمرار توقيف السهم عن التداول إلى حين تحديد الأثر المالي على الشركة بصورة مباشرة وغير مباشرة للمبررات المذكورة أعلاه ولمدة متوقعة قدرها ثلاثة أسابيع، عملاً بنص المادة 4 - 2 - 3 من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 الصادر بشأن هيئة أسواق المال وتعديلاتهما، مع التعهد بالإفصاح عن التفاصيل ذات الصلة وذلك بأقرب وقت ممكن. هذا للفضل بالعلم و الإحاطة واتخاذ اللازم.

وتفضلو بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،


عبد العزيز أحمد الحقيقر
الرئيس التنفيذي



شركة منشآت للمشاريع العقارية ش.م.ك (عامة)
Munshaat Real Estate Projects Co. K.S.C. (Public)

والسلام

